رؤى استراتيجية لاستدامة الامن الوطني
(دراسة في البعد الانساني)

م. حيدر زهير جاسم
كلية الهندسة/جامعة بغداد
h.alwaeli@coeng.uobaghdad.edu.iq

الملخص
يتناول البحث الامن الوطني وكيف تصنع وتصاغ وتنفذ سياساته، فضلا عن مقاربات وامثلة من بعض الدولة لقياس مدى استقرار الامن الوطني وتشخيص الاسباب التي تؤدي الى انعدام الامن وعدم استقراره، وتم التركيز على البعد الانساني للأمن الوطني ودوره الاساسي في تحقيق الامن ، وبغياب هذا البعد تبتعد الدول عن ايجاد طرق فاعلة في تحقيق الامن وتم بالنهاية اقتراح استراتيجية من المكن اعتمادها في تحقيق الامن الوطني.

Strategic insights for sustaining national security
(A study in the human dimension)

Hayder Zuhair Jasim
College of Engineering / University of Baghdad

Summary:
The research deals with national security and how to create, formulate and implement its policies, as well as approaches and examples from some of the country to measure the stability of national security and diagnose the reasons that lead to insecurity and instability, and the focus was on the human dimension of national security and its primary role in achieving security, and in the absence of this dimension Countries avoided finding effective ways to achieve security, and in the end a strategy was proposed that could be adopted in achieving national security.

مقدمة

الأمن الوطني هو أساس ازدهار الدول، فالبيئة الآمنة فقط هي القادرة على ضمان عمل نظام دستوري ديمقراطي ناضج، ونمو اقتصادي مستدام ، وحماية حقوق الإنسان وحرياته ، وقابلية بقاء المجتمع المدني. الشرط الضروري للأمن الوطني هو

مساهمة المواطنين في أمن البلاد ورفاهيتها، واستعدادهم للمساهمة في الدفاع في ظل الظروف الحرجة.

إن سياسة الأمن الوطني هي وصف رسمي لكيفية قيام الدولة بتوفير أمنها وأمن سكانها: فهي تنشئ فهمًا وطنيًا لتهديدات ومخاطر البيئة الأمنية، والقيم والمبادئ التي ستواجه الدولة في توفير أمن الدولة والإنسان. الغرض منه هو توفير رؤية وطنية شاملة كأساس لتطوير وثائق أخرى مثل استراتيجية الأمن القومي أو خطط القطاع الفرعي. ويمكن أن تتخذ سياسة الأمن الوطني شكل وثيقة واحدة، ويمكن أن تنعكس أيضًا في مجموعة من الوثائق الموجودة التي تشكل معًا سياسة متكاملة متسقة يتم تعريفها من خلال الغرض الذي تخدمه وليس حسب عنوانها: قد يطلق عليها أيضًا خطة أو استراتيجية أو مفهوم أو عقيدة أو ما شابه.[١]

ان سياسة الامن الوطني لها دور حاضر ومستقبلي، يحدد المصالح الأساسية للدولة وتضع مبادئ توجيهية لمواجهة التهديدات الانية والمحتملة، بعض الدول، مثل المملكة المتحدة وفرنسا والصين، ليس لديها وثيقة موحدة سياسيات الامن الوطني، ولكنها تعتمد على سياسات الدفاع أو الأوراق البيضاء التي تركز فقط على الدفاع الوطني. الدول الأخرى لا تنشر وثائق سياستها، أو ليس لديها سياسات مكتوبة شاملة بشأن الأمن أو الدفاع.

١- اهمية الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى توضيح اهمية البعد الإنساني في تحقيق الامن الوطني، فهذا الأخير يعتمد على مجموعة من الاليات والبرامج والسياسيات التي تهدف الى معالجة التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة سواء من تلك القادمة من الخارج او التي تنبع من الداخل والتي معظمها ناتجة عن غياب كامل للبعد الإنساني عند تنفيذ السياسات الوطنية، وهذا الامر يجعل من تلك السياسات غير فاعلة ولا تغير في الواقع شيئا، وتبقى مجرد الية لاستنزاف الموارد والأموال دون أي حلول للمشكلات الأمنية، لذا سنحاول في هذه الدراسة ان نبين دور البعد الإنساني وكيف يساهم في تحقيق الامن الوطني وبكلفٍ اقل.

٢- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية معالجة الامن الوطني الذي يعاني من العديد من الاختلالات وعدم نجاعة الإجراءات الحكومية في تحقيق الاستقرار الداخلي بسبب ابتعادها عن الجانب الإنساني وعدم الالتفات اليه عند صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الامن، وهذا أدى الى عدم فاعلية هذه الخطط والبرامج، مما يجعل الدولة امام ازمة امن تطول جميع القطاعات الامنية الأخرى وتؤثر سلبا على الأداء التنفيذي للمؤسسات الحكومية العامة والخاصة في كافة مرافقها الاساسية.

٣- فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، انه كلما راعت المؤسسات الوطنية الجانب الإنساني في تطبيق سياساتها الوطنية ، كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق الامن والاستقرار الداخلي والخارجي في كافة قطاعته، ومن ثم يقلل من كلف الاموال التي تنفق في سبيل تحقيق الامن الوطني.

٤- هيكلية الدراسة

تنقسم الدراسة الى محورين: يتناول المحور الاول الامن الوطني وطرق صياغة وتنفيذ سياساته، وينقسم الى ستة فروع، اولا حاجة الدول الى سياسة الامن الوطني، ثانيا الأساس القانوني لسياسة الأمن الوطني ثالثا بناء سياسة الامن الوطني رابعا صياغة سياسة الأمن الوطني خامسا تنفيذ السياسات الامنية الوطنية سادسا التحديات الرئيسية لسياسة الامن الوطني، اما المحور الثاني حمل عنوان بناء سياسة وطنية لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتناولنا فيه ثلاثة فروع اولا العلاقة بين البعد الإنساني والأمن الوطني، ثانيا البعد الانساني يقلل كلف تحقيق الامن الوطني، ثالثا معالجة البنية الاجتماعية والاقتصادية والامنية العراقية في ظل مدلولات البعد الانساني انتهاءً بالخاتمة والنتائج.

المحور الاول/ الامن الوطني وطرق صياغة وتنفيذ سياساته

يرتبط مفهوم الأمن الوطني ارتباطًا مباشرًا بمفاهيم الأمن والامة أو الدولة ، وعلاقتها ببعضها البعض. لكن في عام ١٩٥٢ ، أوضح (أرنولد ولفرز) أن فكرة الأمن القومي "قد لا تعني نفس الشيء لأناس مختلفين." في عام ٢٠٠٨ ، أكدت (آن فيتز جيرالد) الرأي نفسه بشأن تعاريف مختلفة للأمن في الوضع الراهن عندما وذكرت أن "الأمن الوطني يختلف من بلد إلى آخر ، بل من مؤسسة إلى أخرى".[٢] أسباب هذه التفسيرات المختلفة متنوعة. يكمن التفسيران الرئيسان للاختلافات الوطنية في وجهات نظر مختلفة حول المصلحة الوطنية. هذه وجهات النظر المختلفة متأصلة إلى حد كبير في الثقافة الاستراتيجية لكل دولة. والأمن كفكرة منفصلة أيضا لديه تفسير واسع. يشير المصطلح نفسه إلى درجة من حماية القيم المكتسبة ، لتشمل عدم وجود تهديدات لتلك القيم وغياب الخوف من مهاجمة تلك القيم. [٣]

وصف (والتر ليبمان) التدبير الخاص بتحقيق الأمن على النحو التالي: "إن الدولة آمنة إلى درجة أنه لا يتعين عليها التضحية بقيمها الأساسية ، إذا كانت ترغب في تجنب الحرب ، وتكون قادرة ، إذا تم تحديها ، على الحفاظ عليها بالنصر في مثل هذه الحرب. "ربما كان ذلك منطقيًا في وقت كتابة ليبمان في عام ١٩٤٣،[٤] ولكن لأغراض هذا التحليل ، سيتم قياس مفهوم الأمن بما يتجاوز مسألة الحرب وأداة القوة العسكرية. مع مرور الوقت ، توسعت فكرة الأمن داخل النظام الدولي لتعكس بدرجات متفاوتة من اتحاد الأمن الوطني العسكري والدفاعي مع الأمن الداخلي / الوطني ، وكذلك لضمان إدراج الدولة والمجتمع المدني ، و الفرد. في القرن الحادي والعشرين ، يجري النظر

في مفهوم الأمن الشامل ليشمل "مجتمع البلد ككل" ويشمل معالجة التهديدات عبر الوطنية التي تتراوح على نطاق واسع من أمن الطاقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والكوارث الطبيعية الكارثية. لنمو السكان والأمراض الوبائية وتغير المناخ والفقر العالمي.

يمكن وصف الأمن لأمة معينة فيما يتعلق بكيفية ضمان قيم الأمة، والقيم المحددة التي يتم معالجتها ، ودرجة الأمن المطلوب تحقيقها ، وأنواع التهديدات التي يجب أن يوجهها الأمن نفسه ، ووسائل التعامل مع هذه التهديدات ، وتكاليف القيام بذلك ، والفترة الزمنية ذات الصلة[٥]. ستساعد الخصائص التي توفرها الإجابات الوطنية على هذه الأسئلة في تحديد المدى الحقيقي لمنظور الدولة بشأن الأمن الذي ستتألف منه الدولة المعنية. من المرجح أن تتأثر هذه الخصائص بشكل كبير بكيفية اختيار الجهات الفاعلة للدولة لتحديد مفاهيم المصلحة الوطنية والثقافة الاستراتيجية نيابة عن الأمة ؛ وهذا بدوره سيؤدي إلى تحديد كيفية تعريف الدولة للأمن القومي لنفسها. [٦]

اولا/حاجة الدول الى سياسة الامن الوطني

تحتاج الدول إلى سياسة الأمن الوطني لخمسة أسباب رئيسة:

١- التأكد من أن الحكومة تعالج جميع التهديدات بطريقة شاملة ولكي يكون إطار برامج العمل الوطنية شاملاً ، فإنه يحتاج إلى تحليل شامل لجميع التهديدات للأمن الوطني. لطالما عولجت التهديدات الداخلية والخارجية بشكل منفصل، لكن السياسة الأمنية بشكل متزايد تتضمن تقييماً شاملاً لكل من البيئات المحلية والدولية وعند إنشاء مثل هذه السياسات، ينبغي طلب مساهمة جميع الجهات الحكومية ذات الصلة بالأمن، وبشكل مثالي من الجهات الدولية وغير الحكومية أيضًا.[٧]

٢- زيادة فعالية قطاع الأمن من خلال تحسين مساهمات جميع الجهات الأمنية الفاعلة ، يمكن لمخططات الأمن الوطني المساعدة في تنسيق مساهمات العدد المتزايد من الجهات الفاعلة الأمنية ، بما في ذلك الجهات الفاعلة على المستوى الوطني ، والحكومة المحلية ، ومجتمع الأعمال (على سبيل المثال ، في حماية البنية التحتية الحيوية) ، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة ، وكذلك المؤسسات الإقليمية والدولية. يمكن أن تساعد العملية المركزية لصياغة السياسات التي تشمل مدخلات من مجموعة متنوعة من المصادر على إيجاد فهم مشترك للأمن.[٨]

٣- لتوجيه تنفيذ السياسة ، تقدم سياسات الأمن الوطني توجيهات سياسية لمختلف الجهات الفاعلة المعنية بالأمن . وتوفر معايير لمواءمة القرارات التشغيلية مع الأهداف قصيرة وطويلة الأجل للسياسة الوطنية، وتسمح العملية المركزية باستخدام الموارد على النحو الأمثل، مما يساعد على تجنب التباين والتكرار والنقص في الصياغة والتنفيذ.

٤- بناء إجماع محلي ، تضمن سياسات ملكية واسعة للسياسة الأمنية من خلال تعميق النقاش والتعاون عبر الخطوط المهنية والإدارات والحزبية. يمكن أن يساعد هذا الحوار

في تشكيل توافق في الآراء بشأن القيم والمصالح الوطنية الأساسية وطيف التهديد الذي يتحدى هذه القيم والمصالح.

٥- تعزيز الثقة والتعاون الإقليمي والدولي ، تعد سياسات الامن الوطني أدوات لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. تقوم السياسة الدولية المتماسكة والشفافة بإيصال المخاوف الأمنية لدولة ما إلى المجتمع الدولي، وبالتالي تسهيل التفاهم والتعاون الدوليين. [٩]

وهناك عدة أغراض لوضع استراتيجيات الأمن الوطني هذه ضمن المجال العام:[١٠]

١-إنها بمثابة بنية واسعة للإدارات أو الوزارات الحكومية (وكذلك الهيئات التشريعية والقضائية)، لضمان فهمهم للنية (النهج أو الاتجاه) التي ترغب فيها القيادة العليا المنتخبة في مناطق أمنية وطنية مختارة. في جوهرها، يمكن أن تكون الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الوطني "وثيقة موحدة للسلطة التنفيذية (لحكومة ديمقراطية). . . تهدف إلى خلق إجماع داخلي على الاستراتيجية الخارجية والدفاعية والدبلوماسية والاقتصادية واستراتيجية الأمن الداخلي.

٢-يمكن أن تعمل هذه السياسات على إطلاع الهيئة التشريعية (مثل البرلمان والكونجرس) بالمتطلبات من الموارد للاستراتيجية المعنية، ومن ثم تسهيل عمليات التفويض والتخصيص (المالية).

٣-الوثائق لديها القدرة على أن تكون أداة اتصالات استراتيجية لكل من الجماهير المحلية والأجنبية. تشمل هذه الجماهير المكونات المحلية لدولة ديمقراطية - تلك التي تعد أساسية لانتخاب حزب في السلطة مثل جماعات الضغط أو النقابات. يمكن أيضًا توجيهها إلى الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي ، مثل الدول أو الكيانات القومية الأخرى التي تمثل تهديدات محتملة والتي تعتبر مهمة للدولة التي تقوم بتطوير الوثيقة.

ثانيا/ الأساس القانوني لسياسة الأمن الوطني

في بعض الأحيان ، يتم فرض سياسة الأمن الوطني بموجب تشريع محدد. على سبيل المثال، تطلب الولايات المتحدة من الرئيس تقديم استراتيجية للأمن القومي كل عام إلى الكونغرس، على الرغم من أن ذلك لا يحدث دائمًا سنويًا. في لاتفيا ، يجب أن يقر البرلمان سياسة الأمن الوطني التي يكتبها مجلس الوزراء ويوافق عليها مجلس الأمن القومي كل عام. في حالات أخرى ، تتعهد السلطة التنفيذية بوضع إستراتيجية الأمن الوطني من تلقاء نفسها. في الاتحاد الروسي ، على سبيل المثال ، يعتمد مجلس الأمن القومي استراتيجيات أمنية معتمدة من السلطة التنفيذية. في النمسا ، أنشأ البرلمان مجلس الأمن الوطني في عام ٢٠٠١ والذي تم تكليفه بتوجيه سياسة الأمن ، ولكن ليس بالضرورة لإنتاج وثيقة سياسة أمنية وطنية متكاملة (على الرغم من أن هذا قد تم بالفعل). [١١]

ثالثا/ بناء سياسة الامن الوطني

على الرغم من أن برامج الإحصاء الوطنية تختلف من دولة إلى أخرى ، فإنها تميل إلى أن تكون وثيقة واحدة تتناول ثلاثة موضوعات أساسية على الأقل: دور الدولة في النظام الدولي ، والتحديات والفرص المحلية والدولية المتصورة ، ومسؤوليات الجهات الفاعلة المنفذة في مواجهة هذه التحديات والفرص. ويمكن تحليل هذه المواضع بالاتي: [١٢]

١-يسعى الموضوع الأول إلى تحديد رؤية الدولة للنظام الدولي ، والدور الذي تمارسه الدولة في هذا النظام. وهذا يتطلب مراعاة مصالح الدولة وقيمها وهياكل الحكم وعمليات صنع القرار. تتوج عادةً برؤية طويلة المدى للمكانة التي ينبغي أن تقف عليها الدولة والمجتمع في المستقبل.

٢-الموضوع الثاني هو تقييم التهديدات والفرص الحالية والمستقبلية. فمن الناحية النظرية ينبغي أن تشمل هذه التهديدات الداخلية والخارجية ، على الرغم من أن العديد من سياسات الأمن الوطني تركز في الممارسة على التهديدات والفرص الخارجية. ويتم تناول المواقف والتفضيلات السياسية أيضًا فيما يتعلق بشركاء الأمن الدوليين ، مما قد يؤدي أيضًا إلى ظهور فرص للتعاون.

٣-يصف الموضوع الثالث مساحة كل طرف بتنفيذ بالمسؤولية. ويشمل ذلك نوع النشاط الأمني (مثل الدفاع عن الوطن والاستخبارات وما إلى ذلك) والمناطق التي تتمتع فيها هذه الجهات الفاعلة بالتفويض. لأنه في بعض البلدان ، يرتبط مصطلح "الأمن القومي" ارتباطًا تاريخيًا بمشاركة مفرطة من قوات الأمن في الشؤون الداخلية ، وقد يكون هذا مثيرًا للجدل. غالبًا ما يتم وصف مساهمات الجهات الفاعلة بالتفصيل ، ولكن عادةً ما يتم استبعاد المعلومات المحددة للغاية مثل بنية القوة أو تضمينها في المستندات الثانوية.

رابعا/ صياغة سياسة الأمن الوطني

تتبع صياغة سياسة الأمن الوطني دورة سياسة موحدة تشمل (**البدء والصياغة و المواءمة والموافقة**).[١٣] ويتم **بدء** المراجعة في اغلب الاحيان من قبل السلطة التنفيذية. في بعض الحالات ، قد توصي الهيئة التشريعية أو المجموعات الدائمة حول القضايا الأمنية بمراجعة السياسة الوطنية الامنية. قد تختلف العملية من كونها سنوية أو منتظمة ، كما هو الحال في سويسرا مثلا. عادة يتم تحديد هيئة **الصياغة** من قبل السلطة التنفيذية ، ويمكن أن تكون لجنة دائمة أو هيئة قائمة ، أو يمكن أن تكون مخصصة. في كثير من الحالات يوجد هناك مجلس أمن خاص يقدم المشورة للرئيس (الولايات المتحدة والنمسا والاتحاد الروسي) ، ولكن في حالات أخرى ، يمكن أن يكون مجلس الوزراء (لاتفيا وكندا) أو لجنة مخصصة.[١٤] عادة ما تتشاور هذه اللجنة على نطاق واسع مع

الجهات الأمنية الحكومية مثل وزارات الدفاع ووكالات الاستخبارات وممثلي القوات المسلحة واللجان التشريعية وبشكل متزايد مع الوزارات غير المرتبطة تقليديًا بقطاع الأمن ، مثل وزارات الزراعة والنقل والصحة والهجرة و هيئات الإدارة المالية. يجوز للجنة أيضًا التشاور مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ، مثل الأحزاب السياسية والإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية .في بعض الأحيان تقدم هذه المجموعات مجرد تعليقات، لكن اللجنة تعمل غالبًا على تجميع رؤاهم المختلفة في مقاربة متماسكة لأمن الدولة. وتم تطبيق نهج من مرحلتين في إنتاج السياسة الوطنية للأمن الداخلي: أولاً ، مشاورة اجتماعية وسياسية واسعة وشاملة تؤدي إلى تقديم تقرير غير ملزم للحكومة مع اقتراحات للسياسة الوطنية للأمن ؛ ثانياً ، صياغة من قبل هيئة حكومية أخذت هذه الوثيقة في الاعتبار عند إصدار تقريرها الخاص. اما **المواءمة** يتم تحقيقها من خلال البحث عن مدخلات من مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في قطاع الأمن أثناء عملية الصياغة وتعميم المسودات الأولية للتشريع أثناء العملية، سواء داخلياً أو علنياً أو بمزيج من الاثنين معا. (١٥)

اما **الموافقة** قد تكون هناك حاجة إلى موافقة الهيئة التشريعية أو السلطة التنفيذية. إذا كانت السلطة التنفيذية قد بدأت عملية المراجعة ، فمن غير المرجح أن تكون هناك حاجة للحصول على موافقة تشريعية ، ولكن قد تختار أيضًا تقديم سياسة الامن الوطني إلى الهيئة التشريعية في البلاد لتأمين تأييدها. قد تأخذ بعض البرلمانات علماً فقط بسياسة الامن الوطني ، كما هو الحال في سويسرا ، بينما قد يكون للآخرين الحق في إجراء تغييرات جوهرية على النص.(١٦)

مما تقدم يمكن القول، على اللجنة أو الهيئة المكلفة بصياغة سياسة الامن الوطني مراعاة المبادئ التالية: (١٧)

١-النقاش والإجماع: يعد النقاش والبحث عن الإجماع ضروريين لتحقيق الامن الوطني مدعوم على نطاق واسع ويتم تنفيذه بفعالية.

٢- النظر على نطاق واسع في التهديدات: ينبغي عادةً النظر في مجموعة واسعة من التهديدات، بما في ذلك تلك المذكورة في تقرير الأمم المتحدة الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والمخاطر والفرص: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الأوبئة والطبيعية الكوارث العرضية) ، والصراع بين الدول ، والصراع الداخلي ، والإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٣- تقييم صريح للوسائل: يجب على سياسة الامن الوطني تقييم واجبات الهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالتهديدات المحددة، وكذلك السياسات الحالية تجاه قضايا مثل التحالفات واستخدام القوة العسكرية وانتشار أسلحة الدمار الشامل ودور الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في رؤية الأمة للأمن.

٤- الشفافية: تساعد عملية الصياغة الشفافة على منع اهتمامات معينة، مثل رأي منفرد من وزارة معينة أو او جهاز امني يجعلها تتحكم بصورة منفردة بتطبيق سياسية الامن الوطني.
٥- المراقبة المستمرة وتقييم التهديدات: يجب أن تتم مراقبة التوافق الدائم بين سياسة الامن الوطني الحالي والبيئة الوطنية والدولية الناشئة من قبل مجموعة دائمة. ويجب أن تتبع هيئات الرقابة نفس المبادئ التي تتبعها لجان المراجعة.
٦-الاعتبارات الدولية: نظرًا لعدم وجود الدول بمعزل عن غيرها، لا يمكن لأي دولة صياغة سياسة أمنية "وطنية" بحتة. سيكون لعضوية الدولة في المنظمات أو المجموعات متعددة الجنسيات المرتبطة بالأمن أو الاقتصاد تأثير على صياغة برنامج الأمن الوطني.
٧-احترام القانون الدولي: يجب أن تأخذ سياسة الامن الوطني في الاعتبار أحكام الصكوك القانونية الدولية التي تلتزم بها الدولة، وكذلك القانون العرفي الملزم عمومًا.

خامسا/ تنفيذ السياسات الامنية الوطنية

تقدم سياسة الامن الوطني حلولًا لمشكلات أمنية محددة ، فبعد الموافقة عليها، يكون الفاعلون الأمنيون مسؤولين عن تنفيذها ، والذي قد يتضمن على الأرجح تقييمات مفصلة للقدرات ومراجعات للسياسات في كل وكالة التي قد توصي بهذه التغييرات الهيكلية التالية: [١٨]

١-تكييف أدوات السياسة الحالية، وقد يكون لذلك آثار على مستويات الموظفين والتوزيع الجغرافي للموارد وسياسات المشتريات ومجموعة متنوعة من الأدوات الأخرى. يجب تعديل أي سياسات تابعة، مثل الدفاع الوطني أو الاستراتيجيات العسكرية، لتتوافق مع سياسة الامن الوطني
٢-إنشاء أدوات سياسة جديدة، ويمكن أن يشمل ذلك لجان الرقابة أو مجموعات العمل المشتركة بين الإدارات أو آليات أخرى. فعلى المستوى الوطني ، يمكن مساعدة تطبيق سياسة الامن الوطني من خلال إنشاء مجموعات دائمة لمراقبة الطريقة التي يتم بها تنفيذها ، على الرغم من أن البعض قد يعتبر ذلك عقبة أمام اتخاذ القرارات الأمنية الفعالة. تقوم هذه المجموعات بتقييم السياسة الامنية الوطنية في ضوء القدرات الحالية وتقييم التهديدات. تنسب بعض الدول هذه المهمة إلى هيئة مؤسسية مثل مجلس الأمن الوطني او القومي؛ ويتوقع آخرون عقد اجتماعات منتظمة لفريق مراجعة مشترك بين الإدارات. على نحو مفضل، يتبع تكوين وإجراءات هيئات الرصد نفس مبادئ الشمول والشفافية والنقاش والتوافق في الآراء التي تتبعها لجان مراجعة سياسة الامن الوطني. وقد تقترح بعض هيئات المراقبة مراجعتها إلى السلطة التنفيذية عند الضرورة.

سادسا/ التحديات الرئيسة لسياسة الامن الوطن

يمكن تشخيص تحديات سياسة الامن الوطني بالاتي: [١٩]

١- سياسات الامن الوطني يجب ان توازن بين الانفتاح والسرية. تحاول بعض الدول تجنب هذه المشكلة باستخدام لغة غامضة (تُعرف أيضًا باسم "الغموض الاستراتيجي") ، ولكن هذا قد يقلل من فاعليتها. اما إذا كان سياسة الامن الوطني موضوع نقاش عام ، فمن المحتمل أن تعكس محتوياته الأهداف العامة للأمن الوطني وتترك تنفيذها للمبادئ الفرعية أو آليات التخطيط الأخرى.

٢- يرى البعض تعارضًا بين الحاجة إلى الحفاظ على حرية العمل والقيود المفروضة على تصرفات القادة. لهذا السبب ، تفضل العديد من الدول معالجة قضايا محددة بدلاً من بلدان محددة في سياساتها الوطنية للأمنية ، على الرغم من أنه في الحالات التي يتم فيها تصميم سياسة الامن الوطني هو لإرسال إشارة واضحة إلى قوة أخرى محددة سلفا.

٣- يجب الموازنة بين الحاجة إلى إجراء مراجعات للسياسة الوطنية للأمن مقابل تكلفتها من الناحيتين الإنسانية والمادية. على الرغم من أن المراجعات ضرورية عند حدوث تغييرات مهمة في البيئة الإستراتيجية أو في حالة اعتبار السياسة الأمنية الحالية غير كافية ، إذا تم تفويضها بشكل متكرر ، فإن هذا يمكن أن يشكل ضغطًا على الموارد ، لا سيما وأن السياسة الوطنية الجيدة للأمن تتطلب مدخلات من المسؤولين الذين شاركوا في تنفيذ السياسة الوطنية.

٤- يجب أن توازن سياسة الامن الوطني بين النقاش العام ومدخلات الخبراء. اذ أن النقاش العام ضروري لتحقيق ومعالجة اي ثغرات فيها، لان الركون الى اراء من يضعون السياسة الامنية فقط سيؤدي ذلك الى تقويض فائدتها.

المحور الثاني/ بناء سياسة وطنية لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

لا يمكن الحديث عن تحقيق الامن الوطني ما لم تتناول سياساته الجانب الانساني، اذ ان الأمن الإنساني حدد الأولوية لأمن الأفراد على الأمن الوطني كونه ينظر الى التحديات الرئيسة التي تواجه الفرد في توفير احتياجاته الأساسية من المأوى والمأكل والامن والكساء... الخ، على انها تهديدات اكثر تأثيراً على امن الافراد، بمعنى أخر ان النظر الى المجاعة والتشرد والفقر والتخوف من المجهول هي تهديدات ذات تأثير كبير على حياة الافراد وينبغي تأمين ذلك قبل الحديث عن الامن الوطني، فلا يتحقق هذا الأخير بوجود هذه المهددات على حياة الافراد.

اولا/ العلاقة بين البعد الإنساني والأمن الوطني

هنالك ارتباط وثيق بين البعد الإنساني والأمن الوطني ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاثة حقائق رئيسة وتتمثل الحقيقة الأولى ان البعد الانساني يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحياة الكريمة، فالحياة الإنسانية الكريمة تقوم على ركائز يفترض ان تتوفر في واقع الوطن الامن. ومن اهم تلك الركائز، قدرة الانسان على اشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والدواء والكساء والعلم، فهذه مواد حياته التي لا يصلح او يكون بقاؤه بدونها، وعموما يمكن اشباع هذه الاحتياجات من خلال أربعة طرق، الأولى والثانية تحفظان

للإنسان كرامته، وهما العمل ورعاية الدولة، والثالثة والرابعة تفقدان الانسان كرامته ويؤديان الى شعوره بالدونية والخجل، وهما الاعتماد على احسان الاخرين والكسب غير المشروع. ويأتي الامن الوطني كعامل حاسم في تمكين الفرد من الاستجابة لاحتياجاته الأساسية بالطرق التي تبقى على كرامته ولا تمتهنها. فكلما زاد شعور الدولة بالأمن كلما توفرت فيها فرص العمل الذي يناسب الفرد ويحقق اماله ويسد حاجاته من ناحية، وكانت الدولة من ناحية أخرى مهيأة ماديا وادبيا للقيام بواجب صيانة ذاته من تعرضها للآفات. ومن ذلك رعايته بما يلزم لبقائه عزيزا إذا تعذر عمله بصورة كريمة.(٢٠)

ومن الركائز المهمة التي تقوم عليها الحياة الكريمة هو ما تنعم به الدولة من امن في مجالات الامن الوطني المختلفة هو تحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية. فهذا التحرر من اهم مقتضيات انسانيته، وتأمينه يمثل في الواقع اهم واجبات الدول لذا عملت الدولة الحديثة على تأكيد هذا الواجب في قوانينها واوضحت سبل رعايته. بل ان دول العالم المعاصر اعترافا منها بهذا الواجب اتفقت منذ ما يزيد على ٦١ عاما على ميثاق عالمي يؤكد قيمة الانسان ويحرم التعدي على حقوقه الا وهو (ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان).(٢١)

ان رعاية حقوق الفرد المادية والمعنوية تشمل القيام بكل ما يلزم لحماية نفسه ضد الاعتداءات أيً كان نوعها ومصدرها وهذا يقتضي منع أي ممارسات تدل او تؤدي الى انتهاك حرماته الطبيعية والقانونية: كالتجسس عليه او تقييد حرياته الشخصية الدستورية وايذائه بغير وجه حق، او احتقاره او مصادرة ممتلكاته او منعه من العمل وطلب العلم تعذيبه او سجنه او معاقبته بدون سبب او تعريضه الى التمييز العنصري في أي من المجالات الإنسانية ..... الخ. فهذه لوازم ومؤشرات الحياة الإنسانية الكريمة. وهي تكون أكثر ظهورا واستقرارا في أطار الواقع عندما تتميز الدولة بمستوى عال من الامن الوطني.(٢٢)

الحقيقة الثانية التي تشير الى البعد الإنساني للأمن الوطني، هي انه شرط أساسي لمضاعفة جهود الفرد من اجل بلوغ طاقاته الإنتاجية وتحقيق كيانه الذاتي، ولا شك ان قوة اندفاع الفرد في اتجاه مضاعفة جهوده تتصل بقدرته على تمييز مصالحه الحقيقية ، ومهارة التمييز هذه مكتسبة تنمو وتتراجع في الفرد بتأثير عدة عوامل من أهمها عامل الامن الوطني، وتفسير ذلك ان الدولة التي تنعم بأمن وطني شامل وتعيش في ظل ظروف إيجابية وتغيب فيها او تقل المعوقات التي تحول دون ادراك هذه المهارة فهي ستكون اقرب الى التقدم الفكري والفني الذي من ابرز دلالاته وجود فرص العمل ووفرتها وتبادل الخبرات بين الافراد والمؤسسات بالشكل الذي يسمح للفرد الحصول على خبرات ومهارات جديدة تطور قدراته الذاتية، وهذا سيؤدي بالتأكيد الى زيادة ثقة الفرد بنفسه وبروز الروح الإيجابية لديه. (٢٣)

الحقيقة الثالثة التي تدل على الامن الوطني، تتعلق بحق الفرد في توجيه ما بقي من طاقاته ووقته عقب استيفاء احتياجات بقائه الأساسية لغض الاستجابة لتلك المتطلبات التي تكتمل بها سعادته، فكما تبين من خلال الحقيقة الأولى عندما يصل الفرد الى حالة الامان ينحسر فيها كأثر مباشر اغلب الهموم الإنسانية المتعلقة بطلب العيش الكريم وتأمين الحقوق الشخصية، وبذهاب تلك الهموم وتلاشيها يبدأ الفرد في الاهتمام بما يحقق له المتعة كممارسة الأنشطة الترويجية التي يهواها كالرياضة او السفر ....الخ.. ولعل من أعظم ما يحصل به النفع المتعدي ويبعث في نفس الانسان الشعور بالرضا والسعادة هو ان يستطيع الاسهام في خدمة هويته الحضارية بشكل فعال، ومن الطبيعي ان يختلف الافراد في الأنشطة التي يميلون اليها ويسهمون بواسطتها في خدمة هويتهم الحضارية بحسب فروقهم الفردية كالثقافة والمستوى الفكري والقدرات والسن والجنس والطباع فقد يميل بعضهم مثلا الى العمل الخيري الذي تحث عليه التعاليم العليا في المجتمع، بينما قد يميل اخرون الى ممارسة مهنة إضافية يحتاجها المجتمع... الخ، وايً كان نوع النشاط الذي يميل اليه الفرد في وقت فراغه فأنه في الدول الامنة يكون في الغالب منبثقا من هويته الحضارية التي يريد ذلك الفرد خدمتها وتأكيد تميزها.[٢٤]

وبهذا المعنى للامن ينبغي ان يشمل الخصائص الاتية عند تناول أي استراتيجية امنية وطنية وهي: [٢٥]

١- يتمحور حول الافراد: كمفهوم محوره الإنسان، يضع الأمن الوطني الفرد في "مركز التحليل". ومن ثم، فإنه يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وسبل العيش والكرامة، ويحدد العتبة التي تهدد حياة الإنسان على نحو لا يمكن تحمله.
٢- متعدد القطاعات: يعتمد الأمن الوطني ببعده الانساني أيضًا على فهم متعدد القطاعات لعدم الأمان. ولذلك، فإن الأمن الوطني يستلزم فهماً واسعاً للتهديدات ويشمل أسباب انعدام الأمن المتعلقة على سبيل المثال بالأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي.
٣- شامل: ينطوي الأمن الوطني ببعده الإنساني على مناهج شاملة تؤكد على الحاجة إلى استجابات تعاونية ومتعددة القطاعات تجمع بين أجندات الذين يتعاملون مع الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. "ويجب أن تكون هناك استجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول حول العالم.
٤- وأخيرا وقائي، فعند معالجة المخاطر والأسباب الجذرية لعدم الأمان، فإن الأمن الوطني ببعده الانساني موجه نحو الوقاية، ويقدم تركيزاً مزدوجاً على الحماية والتمكين.

ثانيا/البعد الانساني يقلل كلف تحقيق الامن الوطني

ان الامن الوطني للدول يتطلب تسخير موارد وإمكانات مالية ومادية ضخمة، يمكن ان توظف بالشكل الصحيح اذا ما تم استثمارها في مجالات أخرى -غير عسكرية- متعددة تحقق الغاية نفسها التي وضعت من خلالها وباقل الكلف. فالدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني تهدف الى ديمومة استقراره بشتى الوسائل والطرق المتاحة، وهذا من الممكن ان يستنزف تلك الموارد المالية والمادية دون معالجة وغياب او عدم استقرار الامن الوطني، لان الدول تنفق الأموال بشراء السلاح والمعدات العسكرية والأمنية اعتقادا منها انها تستطيع ان تضبط امنها من خلالها، الامر الذي يجعل من توجهات الحكومات ينساق الى هذه الخيار وسيستبعد كافة الخيارات الأخرى، ومن ثم يقود حكومات الدول نحو مزيدا من الانفاق غير الضروري وقد يغرقها في ديون لدول أخرى تهدد امنها الوطني وسيادتها.

فمثلا ارتفع الانفاق العسكري العالمي على الامن الى ١.٧ ترليون دولار عن العام ٢٠١٦ بعد ان كان ١.٦ ترليون دولار[٢٦] وإذا هذه الأموال التي تنفق سنويا لو تم توظيفها في قطاعات الخدمات والتنمية البشرية لساهمت مساهمة كبيرة في القضاء على الفقر العالمي وعالجت مختلف اشكال التهديد والإرهاب الذي تخشاه الدول في العالم عن طريق توفير فرص العمل والمشاريع الإنمائية والخدمية التي ستستقطب الكثير من العاطلين عن العمل الذي يعدون العامل الرئيس في اخلال الامن. كما ان الاستمرار في التوجه نحو التسليح يجعل من تجارة السلاح سائدة في محيط العلاقات الدولية وستساهم بإيجاد أجيال تقبل بالعنف كثقافة لها، فضلا عن استخدام الأسلحة كهواية بسبب تطبعهم من خلال نمو مصانع الأسلحة التي ستستقطب ايدي عاملة كبيرة يكون شغلها الشاغل التعرف على أحدث تكنولوجيا السلاح، لا بل يسعون الى تجربتها في ميادين مختلفة، ناهيك من الأموال الطائلة التي ستستثمر في هذا المجال، ومن ثم تكون الدولة هنا سببا في اختلال الامن الوطني بدلا من تحقيقه.

جدول (١) يوضح مقارنة بين حجم الانفاق على الامن وبين الانفاق على التنمية والتطوير لدول مختارة ومدى استقرار امنها الوطني ورضى المجتمع لعام ٢٠١٧

الدولة	انفاقها على الامن بالدولار	انفاقها على البحث والتنمية بالدولار	موازنتها المالية بالدولار	مدى استقرار امنها الوطني	مدى رضى المجتمع
اليابان	٤٣ مليار	١٦٨.٦ مليار	٨٣١ مليار	مستقر جدا	راضي جدا
المانيا	٣٨ مليار	١١٨.٥ مليار	٣٤٨.٥ مليار	مستقر	راضي
السودان	١.٨ مليار دولار	٣٥٥ مليون	١٩ مليار دولار	غير مستقر	غير راضي

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1-John. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, Congressional Research Service, 7-5700, Washington, June 27, 2018, p.2.
2-The Statistics Portal, Leading countries by gross research and development (R&D) expenditure worldwide in 2018 (in billion U.S. dollars, published on link: https://www.statista.com/statistics/732247/worldwide-research-and-development-gross-expenditure-top-countries/
٣-البنك الدولي، الانفاق العسكري لدول العالم، نشر على الرابط الرسمي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2017&locations=DE&start=1960

نلاحظ من الدول أعلاه ان الدول التي تنفق أموالها على البحث والتنمية تكون أكثر استقرارا من ناحية امنها الوطني ويكون مجتمعاتها أكثر رضى على أداء حكوماتها، لان هذه الدول اعادت توجيه نفقاتها باتجاهات تعمل على الاهتمام بالجانب الإنساني والفرد هنا مركز اهتمامها فتقلل نفقات الدفاع والامن مقابل زيادة نفقات البحث والتنمية التي بدورها تحقق الامن الوطني لهذه الدول، على عكس الدول التي تذهب الى انفاق أموالها في الدفاع وعسكرة المجتمع وتبقى في دوامة البحث عن الامن الذي لا تحصده بسبب سياساتها الأمنية الخاطئة.

ونجد ايضا في الوقت نفسه زيادة الانفاق العسكري العراقي اذ نلاحظ زيادة واضحة في الانفاق، فبعد ان كان العراق ينفق على الامن والدفاع ما يقرب ١٧ ترليون دينار عام ٢٠١٢ ارتفع الى ١٩.٧ ترليون عام ٢٠١٣، وعلى الرغم من تأخر اقرار موازنة ٢٠١٤ الا ن النفقات العسكرية قدرت بـ ١٦.٥ ترليون دينار، ليرتفع بعدها الى ٢٤.٦ ترليون عام ٢٠١٥ بعد الحرب على داعش، وادى الارتفاع الى استنزاف ميزانية الدولة لتقوم الحكومة بعميلة تقشف للعامين التاليين فبلغ الانفاق ٢٠ ترليون دينار عام ٢٠١٦ و٢٢.٧ ترليون دينار عام ٢٠١٧.[٢٧] اي مجموع حجم الانفاق العسكري منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٧ بلغ ١٢٠.٥ ترليون دينار اي ما يقارب ١٠٠ مليار دولار، وكان من الممكن ان يستثمر هذا الانفاق في مجالات انسانية تخدم المواطن العراقي فيما لو وضع البعد الانساني في سياسيات الدولة الوطنية.

ثالثا/ معالجة البنية الاجتماعية والاقتصادية والامنية العراقية في ظل مدلولات البعد الانساني

من اجل استدامة الامن الوطني لابد من تحقيق مرتكزاته في الاول، لاشك ان البنية الاجتماعية والاقتصادية والامنية العراقية فيها الكثير من الاشكالات التي تهدد الامن الوطني الشامل، والبنية العراقية بشكل عام تعاني من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مع تحسن في الجانب الامني، ويأتي نجاح الحكومة العراقية في تحقيق الامن بسبب تركيزها على الجانب المادي والتعبوي والمالي في توظيف الاعداد الكبيرة من القدرات البشرية وشراء الاسلحة بمليارات الدولارات التي امنت متطلبات القوات الامن العراقية بكافة تصنيفاتها ومسمياتها، وكانت هذا النجاح على حساب الجوانب

الاجتماعية والاقتصادية فلم يحظى هذين الاخيرين بقدر الاهتمام الذي حظى به الامن وما زال الاسراف على هذا الاخير مستمر حتى الوضع الراهن مع خطوات بسيطة للجانب الاجتماعي والاقتصادي والذي لم يكن له دور ملموس وواضح على المواطن العراقي. فبعد طرح اهمية البعد الانساني في تحقيق الامن الوطني، يطرح السؤال هنا كيف توظف الحكومة العراقية هذا البعد في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والامنية وغيرها؟

لا شك ان غاية اي مجتمع الوصول الى اعلى درجات الرفاهية والرُقي في مستوياته وهو من المفترض يكون الشكل الشاغل لكل الحكومات، فللمجتمع قابلة التطور والانتقال من حالة الى اخرى سواء سلبا او ايجابا وهذا يعتمد على نزاهة الحكومة وبرنامجها الحكومي الذي وضعته بعد وصولها الى السلطة، ويعد هذه البرنامج الحكومي اللبنة الاساسية لتحقيق ومعالجة جميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والتي يجب ان تتضمن البعد الانساني في الياتها المتنوعة، اي بمعنى اخر ان يسير البرنامج الحكومي والبعد الانساني كخطان متوازيان في تنفيذ اي آلية اجتماعية او اقتصادية او امنية او ثقافية ... الخ ، ولتحقيق ذلك يجب ان يكون المواطن العراقي (الانسان) المرتكز الرئيس في هذه السياسات، اي ما يعود بالنفع المادي والمعنوي على الانسان، لان ذلك سينقل الانسان الى الحياة الكريمة ومن ثم الى حياة الرفاهية انظر المخطط (١)

مخطط (١) يوضح انسجام البعد الانساني والسياسات الوطنية يحقق الامن الوطني

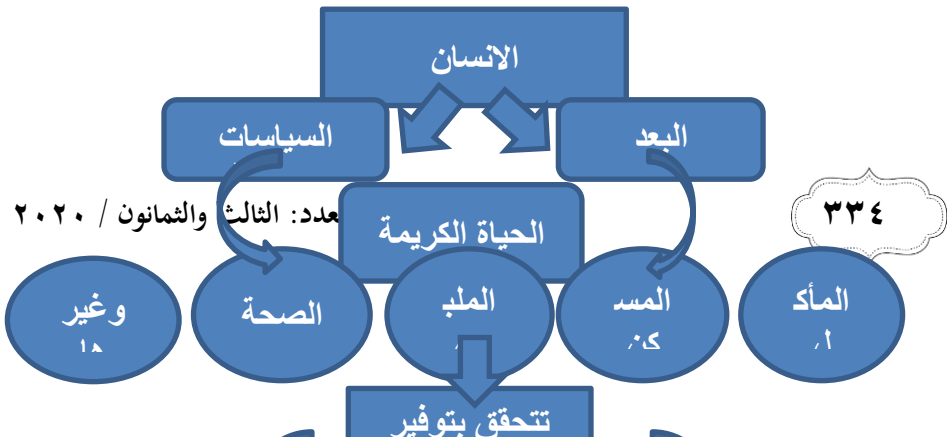

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على: حيدر زهير جاسم، عقيل حسين، استراتيجية البعد الانساني للأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٨، بغداد، تموز-اب-ايلول، ٢٠١٩

نلاحظ من خلال المخطط ان الانسان يجب ان يكون هو المنطلق لأي سياسة وطنية، بمعنى ان من يقوم بوضع السياسات الوطنية يجب ان يكون حاضرا في ذهنه مدى الايجابية التي تحققه هذه السياسات والفائدة التي تعود على المواطن ولا تخلق فجوات او تؤدي الى ازمات اقتصادية او مجتمعية او امنية وغيرها، مع امكانية ان تكون او تتسم تلك السياسات بالمرونة اي قابلية التعديل في حال انحرافها عن البعد الانساني، لان مثل هذه السياسات هي من تنقل المجتمع الى الحياة الكريمة، وهذه الاخيرة لا تتحقق الا بوجود عمل يضمن ويصون كرامة الانسان، اي انها تكون مضمونة حينما تستمر مع حياة الانسان وتحقق متطلباته الاساسية حتى لا يضطر الى التوجه الى عملا اخر يشبع حاجاته كاللجوء الى طرق غير شرعية او اجرامية تهدد الامن الوطني، وتكون مصونة اي تصون كرامة الانسان المواطن ولا تذلها. وبتحقيق هذا يتجه المجتمع نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني والذي تحقق من خلاله الامن الوطني.

وبهذا المعنى يمكن القول ان الفقر هو السبب الاساس في تهديد الامن الوطني ونلاحظ ان خصائص الفقر في العراق ترتبط بالاتي:[٢٨]

١-ارتباط الفقر بانخفاض الدخل من العمل: اذ يتركز ارباب الاسر الفقيرة في ثلاثة قطاعات هي الزراعة والبناء والنقل اذ شكلوا نحو ٥٠% من معيلي الاسر الفقيرة الذين

لديهم عمل، وهناك ٢٤% من الفقراء يعملون في قطاعي الزراعة والبناء ويتسم هذان القطاعان بانخفاض متوسط الاجر، مع عمل النساء في الزراعة من دون اجر.
٢-ارتباط الفقر بالتعليم: اذا تزداد معدلات الفقر مع انخفاض تعليم رب الاسرة. اذ ان اكثر من نصف معيلي الاسر الفقيرة ٥١% لم يكلموا المرحلة الابتدائية وان ما يقارب الثلث ٣٢% من الاسر الفقيرة يعيلها افراد اكملوا التعليم الابتدائي، وتشير الاحصاءات الى ان الاسر التي تعتمد على الزراعة اكثر فقرا لأنها اقل تعليما وان التحسن في مستوى معيشة الاسر مرتبط الى حد ما بحصول افراد الاسرة الفقيرة على تعليم اعلى.
٣-ارتباط الفقر بالبطالة: يزداد احتمال الفقر في الاسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل اذ تشير نتائج المسوح ان ٣٢% من معيلي الاسر الفقيرة عاطلون عن العمل.
٤-ارتباط الفقر بالريف: ان نسبة الفقر في الريف تزيد على الضعف النسبة في الحضر. وعند ترتيب المناطق الفقيرة وبحسب البيئة يظهر ان افقرها هي ارياف ميسان ٧٣% والمثنى ٦٤% وذي قار ١٦% والقادسية ٦٠% وتفسير ذلك هو انخفاض انتاجية العمل الزراعي.
٥-ارتباط الفقر بزيادة عدد افراد الاسرة: يزداد احتمال الفقر مع زيادة حجم الاسرة اذ بلغ متوسط الاسر الفقيرة ١٢ فردا عام ٢٠١٢ وان نحو ٧٥% من الاسر الفقيرة بحجم ٨ افراد فأكثر وما يقارب الثلث من الاسر الفقيرة تتكون من ١١ فردا وهناك اقل من ١% من الاسر الفقيرة تنتمي الى اسر صغيرة مكونة من ٤ افراد، ويعكس معدل الاعالة الاقتصادية هذا الارتباط فتنخفض نسبة الفقر كلما زاد عدد العاملين من افراد الاسرة وترتفع حينما يكون رب الاسرة هو المعيل الوحيد.
٦-قرب الفقراء من خط الفقر: يقع اغلب الفقراء في العراق قريبا من خط الفقر وهذا يعني ان تغيرا ايجابيا او سلبيا في انفاقهم يعني تغييرا في تخليصهم او تفاقم اوضاعهم، فعلى سبيل المثال فان ارتفاعا بنسبة ٥% في خط الفقر يعني ارتفاعا بنسبة ١٦% في نسبة الفقر.
نلاحظ ان الوضع الراهن العراقي يعاني من العديد من الاشكالات التي تهدد امنه الوطني وجميعها تدور حول غياب فرص العمل التي تضمن الحياة الكريمة للمواطنين نتيجة للعديد من الاسباب المعروفة وفي مقدمتها الفساد والمحاصصة وغياب الرقابة الفاعلة وغيرها. لذا نقترح في ظل الوضع الراهن من اجل سياسة وطنية فاعلة تعالج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والامنية توفير فرص العمل عن طريق الاتي:
١-الاستفادة من الأموال المكتنزة لدى المواطنين في منازلهم اذ تقدر هذه الأموال بـ ٤٠ تريليون دينار عن طريق توظيفها في مشاريع متنوعة عن طريق البنوك، فأغلب المواطنين العراقيين يكتنزون نقودهم في البيوت خارج الائتمان المصرفي، وهذا يعد اقتطاعاً من دورة الدخل التي تكتمل في المؤسسات المصرفية المهتمة بجمع الأموال، وان سبب خوف المواطنين من ادخار اموالهم في المصاريف يعود الى سببين، الأول

عدم قدرة تلك المصارف على التفاعل مع المواطنين بسبب عادات وتقاليد اجتماعية متوارثة في المجتمع كالإشاعات مثل الخوف من سرقة البنوك وضياع الاموال وغيرها ،الثاني ضعف الهيكل المصرفي الذي يسهم في عدم الترويج لثقافة استثمار المواطن في البنوك، وبالتالي هناك حالة تردّد وخوف من استثمار الأموال في المصارف والبنوك الحكومية والأهلية على حد سواء. كما ان البنوك نراها تعتمد سياسة الفائدة العالية تجاه القروض التي تمنحها للمواطنين والشركات بسبب قلة الايداعات النقدية لديها، وفي حال اكتسابها ثقة المواطنين بإيداع اموالهم فيها سيكون لذلك مردود ايجابي على تقليل الفائدة على قروض البنوك، كما أن الاستثمار في المصارف والبنوك مرهون بضمانات حقيقية للمواطن وتيسير أمر سحب أمواله وتشغيل تلك الأموال من قبل البنوك والمصارف ضمن الدورة الاقتصادية، وبالتالي قدرتها على الاقراض ضمن قروض مرجعة وهذا ما يحرّك السوق، كما أن الترويج وإشاعة ثقافة الاستثمار في المصارف وحث المواطن على الادخار سيرفع من معدلات السيولة في المصارف وبخاصة تحريك القروض باتجاه المستفيدين منها والحد من حاجة البلد للقروض الخارجية.

٢-تفعيل دور بيع السندات وشهادات الاستثمار لإنجاز المشاريع الاستراتيجية والحيوية والخدمية التي تمول من المواطنين والقطاع الخاص، كما فعلت مصر حينما طرحت موضوع انشاء قناة السويس الجديدة(مشروع النهضة) حينما طرحت بيع شهادات استثمار لجمع مبلغ ٦٠ مليار جنيه مصري، بفائدة سنوية ١٢% وبالفعل تم جمع مبلغ ٦١ مليار جنيه من هذه الشهادات في غضون ٤ أيام فقط من ١٥-١٩ اب ٢٠١٤.[٢٩]

٣-انشاء صندوق سيادي للعراق (هي صناديق استثمارية تملكها الدول ولكنها لا تكون تابعة لوزارات المالية أو البنوك المركزية وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط، والهدف هو إدارة واستثمار جزء من الفوائض المالية للدولة وفق خطة تجارية ربحية في عمليات استثمارية ذات أمد طويل خارج دول المنشأ.).

مما تقدم يمكن القول ان هذه المقترحات من الممكن ان تشغل الايدي العاملة العراقية ولا تؤثر على الموازنة العراقية ولا تستنزفها كون ان الاموال هي من المواطنين ويكون مردودها كبير للموازنة العراقية في حال استثمارها بالشكل الصحيح.

الخاتمة

يعد توظيف البعد الإنساني في كافة اليات وسياسات الدولة عاملا مهما في تحقيق الامن الوطني ، فالدول تنفق مليارات الدولارات سعيا منها لتحقيق الامن عن طريق شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وخوض الحروب وتجنيد الافراد واستحداث أجهزة وعمليات وفرق عسكرية، لكنها لا تحقق الهدف المطلوب في اغلب الأحيان، فاذا اعتمدنا قاعدة الفعل ورد الفعل نرى ان هذه الإجراءات التي تمارس القوة تقابل في الاتجاه المعاكس رد فعل لهذه القوة، أي بمعنى اخر تقوم الجماعات المسلحة والارهابية مثلا بزيادة زخم قوتها لموازنة التأثير القادم من الاخر، وهذا بدوره يؤدي الى استدامة

الحروب والصراعات ، ومن ثم يغيب الامن والاستقرار وان كان بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، لذا وضحت هذه الدراسة دور البعد الإنساني الذي انطلق من التعرف على الحاجات الإنسانية التي تجعل الجماعات والافراد يتجهون نحو أدوات القوة لتحقيقها، فالتركيز على تلك المطالب وتلبيتها سيقابل برد فعل يتسم بالمرونة والإنسانية ويسهم بتحقيق الامن والاستقرار بأبسط الكلف مقارنة بما ينفق على أدوات القوة العسكرية، وهذا الامر هو غاية كل الحكومات تجاه شعوبها للوصول الى تحقيق الامن الوطني الشامل.

النتائج

- ان الامن الوطني والجانب الإنساني مترابطان، فتحقيق الامن الوطني يجب ان يراعي المتطلبات الإنسانية قبل وضع أي خطة او استراتيجية وطنية تهدف الى تحقيق الامن.
- لا يتحقق الامن الوطني من دون البعد الإنساني، فإهمال البعد الإنساني سيعمل على إنفاق أموال وتسخير موارد لغرض تعزيز المتطلبات الأمنية كالأسلحة ومرفقاتها بصورة مبالغ فيها واهمال القطاعات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ....الخ
- ان مراعاة الجانب الإنساني وتلبية متطلبات الافراد والمواطنين من مستلزمات الحياة الكريمة كالغذاء والملبس والسكن والتعليم ... الخ يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الامن الوطني، لان الحاجة هي من تغذي الجريمة وتهدد الامن الوطني.
- ان مراعاة البعد الإنساني عند وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، تقلل الكلف المادية والمالية لتحقيق الامن الوطني، فاتجاه الدول نحو تسخير الأموال والموارد في تحقيق المتطلبات الإنسانية لمواطنيها اقل بكثير فيما لو سخرت هذه الأموال والموارد للتسليح، ومن ثم تحقيق الامن الوطني بكلف قليلة وبشكل أكثر فاعلية.
- ان وصول المجتمعات الى حياة الرفاهية، تجعل من افرادها يدينون بالولاء الوطني التام لدولهم، ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان التأثير عليهم من الخارج، وهذا يجعل الروح الوطنية والانتماء الوطني يسمو فوق كل الانتماءات الأخرى، لا بل حتى فوق الانتماءات الدينية والمذهبية، وهذا هو جل اهتمام وهدف السياسات الأمنية لكل الدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني.

الهوامش

(1) The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Formulating national security policies for good security sector governance, Switzerland , November 2005, p.1, published on link: https://www.files.ethz.ch/isn/195683/DCAF_BG_9_National%20Security%20Policies.11.15.pdf

(2) Alan G. Stolberg, HOW NATION-STATES CRAFT NATIONAL SECURITY STRATEGY DOCUMENTS, Strategic Studies Institute Monograph (SSI), U.S. Army War College, ISBN 1-58487-550-X, U.S.A, October 2012, P.8

(3) Toby Mendel, Defining the Scope of National Security: Issues Paper for the National Security Principles Project, March 2013, p.2, https://www.right2info.org/resources/publications/mendel-on-defining-national-security

(4) Alan G. Stolberg, op. cit, P.8-9.

(5) Rimas Ališauskas, national security strategy, Order GL-113 Ministry of National Defence of the Republic of Lithuania, 2017, p.4.

(6)Anita Gibbs, Analyzing and Solving Social Problems, in Social Work for Sociologists Palgrave Macmillan, ISBN 978-1-349-57281-6, New York, 2015, p.121

(7) The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), op. cit, p.1

(8) Rimas Ališauskas, op. cit. p.4-5.

(9) Ibid. , p.5.

(10) Alan G. Stolberg, op. cit. , P.2-3.

(11) Ghannam, National Security: Concepts & Components, p.109, published on link: https://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/183738/4/chapter%203.pdf

(12) The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), op. cit. p.2

(13) Ibid, p.2-3.

(14) DAVID A. BALDWIN, The concept of security, British International Studies Association , Review of International Studies (1997), p.5 https://www.princeton.edu/~dbaldwin/selected%20articles/Baldwin%20(1997)%20The%20Concept%20of%20Security.pdf

(١٥) The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), op. cit. p.3

(١٦) Ibid, p.2.

(١٧) Alan G. Stolberg, op. cit , P.3.

(١٨) Alan G. Stolberg, op. cit. P.2-3.

(١٩) The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), op. cit. p.3

(٢٠) فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، العدد ٣٣٨، الرياض ٢٠٠٤، ص ٣٥-٣٦

(٢١)حيدر زهير جاسم، عقيل حسين، استراتيجية البعد الانساني للأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٨، تموز-اب-ايلول، بغداد، ٢٠١٩،ص. ٣٣٨

(٢٢) المصدر السابق، ص٣٧.

(٢٣) فهد بن محمد الشقحاء ، مصدر سبق ذكره، ص٣٨

(٢٤) حيدر زهير جاسم، عقيل حسين، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩.

(٢٥)United nation trust fund for human security, op. cit. , p.7-8.

(٢٦) **Stockholm International Peace Research Institute, Global military spending remains high at $1.7 trillion, published on link: https://www.sipri.org/media/press-release/2018/global-military-spending-remains-high-17-trillion**

(٢٧) **مصطفى حسين عبد الرزاق، التوظيف الاقتصادي للإنفاق العسكري العراقي ما بعد داعش، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ٢ ، الاصدار ٣٠، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٨، ص ٤٦٧.**

(٢٨) **تقرير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، حزيران ٢٠١٨، ص١٣٤-١٣٥.**

(٢٩) **وفاء شطا واخرون، قناة السويس الجديدة دراسة تحليلية، الادارة العامة لمركز المعلومات، هيئة ميناء ديمياط، ادارة النشر والترجمة، مصر، ٢٠١٦، ص٩.**